

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٧٠

الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا/السيدة إيفستيغيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كريدلكا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فيت نام	السيدة نغوين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مشتركة

الرجاء إعادة التدوير



2026987 (A)



لجمع شملها، وكذلك للأسر الأخرى والأقرباء والأصدقاء وأفراد مجتمعاتهم المحلية.

وهذا عدد هائل من المطلق سراحهم أثناء سير الأعمال العدائية. وإني أدرك في الواقع أنها أكبر عملية من نوعها في تاريخ النزاع في اليمن. وكما قد يتصور المجلس، فإنني شخصياً ممتن جداً للجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيسها، بيتر ماورير، على العمل معنا للتوصل إلى ذلك الاتفاق، وبالإضافة إلى ذلك على العمل الدؤوب والسريع لتنفيذ الاتفاق - وهي مهمة معقدة للغاية في حد ذاتها. وأود أن أشكر الحكومة السويسرية على استضافتها الاجتماع الذي أشرت إليه في بيئة داعمة، خاصة في وقت يصعب فيه تنظيم الاجتماعات وجهاً لوجه. وأود أيضاً أن أعثنم هذه الفرصة، على غير العادة، لأهنئ نائبي السيد معين شريم على إصراره ووساطته في التوصل إلى ذلك الاتفاق. وأنا ممتن له جداً، كما هو حالنا جميعاً في البعثة.

وربما كان الأهم من ذلك أن أثني على الطرفين. فنحن نعلم أن قيادة كل منهما فعلت ما هو ضروري وقدمت التعهدات اللازمة لإرسال وفدي الجانبين إلى سويسرا من أجل المحادثات وللتفاوض مطولاً، خلال فترة المفاوضات، بصورة بناء وناجحة ليلاً نهاراً للتوصل إلى اتفاق بشأن هؤلاء الأشخاص الذين يزيد عددهم على ١٠٠٠ فرد.

وبطبيعة الحال، لا يشمل اتفاق تبادل الأسرى هذا آلافاً آخرين من اليمنيين الذين احتُجزوا خلال هذا النزاع، وبالتالي فإن من واجبنا وواجب الطرفين عقد اجتماع قريباً جداً لمناقشة الإفراج عن المزيد من المحتجزين، تماشياً مع الالتزام الذي قطعه الطرفان في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بإطلاق سراح جميع من جرى سجنهم أو احتجازهم فيما يتصل بالنزاع. وفي الواقع، فإن أول موضوع أثاره معه الرئيس هادي في المرة الأولى التي التقيته فيها كان ضرورة الإفراج عن جميع السجناء.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد غريفيث والسيد لوكوك إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد مارتن غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بتعليق غير عادي بالقول إن لدينا بعض الأخبار الجيدة في اليمن اليوم. وكما تعلمون فقد شهدت سماء اليمن، منذ هذا الصباح، ما أحب أن أصفه بأنه جسر جوي للأمل. فقد بدأ الطرفان في الإفراج عن السجناء والمحتجزين بعد الاتفاق الذي توصلا إليه في سويسرا يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. وستؤدي تلك العملية إلى إطلاق سراح أكثر من ١٠٠٠ فرد، جميعهم سيعودون إلى أسرهم. وسيكون ذلك مبعث ارتياح وسلوى كبيرين لجميع تلك الأسر التي انتظرت طويلاً

جائحة عالمية. وقد بدأنا في آذار/مارس، كما يتذكر أعضاء المجلس، نتيجة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والدعوة اللاحقة إلى وقف إطلاق النار في اليمن.

وفي خضم جائحة عالمية وتدابير إغلاق، وبينما اندلعت الحرب، ربما بشراسة أكبر، في مختلف ساحات القتال في اليمن، لا تجري المفاوضات إلا من خلال الدبلوماسية المكوكية. وأصبح الوسيط، الذي هو أنا، المفاوض. وكانت الاجتماعات إلكترونية في معظمها بسبب القيود المفروضة جراء مرض فيروس كورونا ولم يجتمع الطرفان بعد وجها لوجه لمناقشة الإعلان المشترك. ونعلم الآن أن الوسائل الافتراضية قد تساعدنا في قطع شوط طويل، ولكنها لا يمكن أن تغني عن ضرورة أن يتفاوض الطرفان مع بعضهما بعضا لفهم الالتزامات التي سيقدمها أحدهما للآخر. وهذا ما جعل الاجتماع بشأن الأسرى مهماً جداً، وآمل أن يشكل سابقة في هذا الصدد.

إن الهدف الرئيسي للإعلان المشترك هو إنهاء ما أسميها الحرب الساخنة وفتح بوابة السلام. واستئناف هذه العملية، كما قلت للتو، أمر حتمي، وبصراحة، واجب على الشعب اليمني. وفي الرياض، التقيت أمس بمجموعة من اليمنيات، وأغلبهن من الجنوب، واللائي أكدن مرة أخرى - كما نسمع دائماً، في كل مرة، في الاجتماعات مع المجتمع المدني والجماعات النسائية - أن الكيل قد فاض. لقد طالت هذه الحرب سنوات أكثر من اللازم.

ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية من خلالكم، سيدي، ومن خلال المجلس، ضرورة أن يتصرف الطرفان على وجه السرعة لالتهاء من المفاوضات بشأن هذا الإعلان المشترك. وما تعلمناه من النزاع في اليمن - وربما كان ذلك قاعدة عامة - هو أنه بمرور الوقت في مثل هذه النزاعات الداخلية، يصبح الحل أكثر صعوبة. فالجهات الفاعلة تتشردم ويتضاعف عددها. وبطبيعة الحال، تتآكل مؤسسات الدولة. ويزداد النزاع رسوخاً

وأود أيضاً أن أكرر دعوتي الطرفين إلى إطلاق سراح جميع المدنيين المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم الصحفيون والسجناء السياسيون، دون شروط وعلى الفور.

وفي هذا المقام، أشيد بما قام به النشطاء والجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن الذين ما فتئوا يدعون بتصميم ورغم المخاطر إلى إطلاق سراح المدنيين والكشف عن مصائر المختطفين قسراً، وهو ما كُلل بالنجاح في مرات كثيرة. ونأمل، بطبيعة الحال، أن يؤدي تنفيذ الاتفاق إلى بناء الثقة، بل والرحم، من خلال إظهار حقيقة بسيطة، ألا وهي، أن الحوار السلمي والتفاوض بين الطرفين يمكن أن يؤديا إلى العودة إلى السلام.

وأود أيضاً أن أنوه اليوم بعودة الجرحى اليمنيين، الذين كانوا قد ذهبوا إلى سلطنة عمان لتلقي العلاج الطبي في وقت محادثات ستوكهولم تقريباً في عام ٢٠١٨، إلى صنعاء أمس. وهذه أخبار جيدة جداً لأولئك الذين يعودون أخيراً إلى وطنهم.

ويواصل مكثي التفاوض للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن إصدار إعلان مشترك. ولا يزال الطرفان منخرطين في تلك المفاوضات، ولكنهما لم يتفقا بعد على نص نهائي. وأود أن أقول إنني لست مندهشاً، وبصراحة، أنا لست محبطاً بسبب ذلك. نحن، في الواقع، نطلب الكثير من الطرفين. وقد عدت للتو من زيارة إلى الرياض، حيث عقدت اجتماعات مفيدة جداً ومكثفة مع الحكومة اليمنية، وبطبيعة الحال، مع الرئيس هادي، فضلاً عن قيادة التحالف العربي.

والآن، أنا لست مندهشاً ولست محبطاً. فنحن نطلب الكثير. إن الإعلان المشترك مجموعة طموحة من الاتفاقات، كما قال لي الرئيس هادي، وهي تشمل، كما يعلم الأعضاء، وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتدابير اقتصادية وإنسانية واستئناف العملية السياسية - ولعل النقطة الأخيرة أهمها. ولذا، فإنني أتفهم الأسباب التي تجعل الطرفين يستغرقان وقتاً طويلاً لحسم أمرهما. فالمفاوضات تجري، على أي حال، في خضم

حيث يعيش الناس هناك في منطقة الحرب تلك طوال هذا الوقت. وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد حل في اليمن، ولكن هناك حاجة أيضاً لإيجاد مخرج من المأزق بين مختلف القوى - وهناك عدد منها - في تعز. وينبغي أن يجمع هذا الحل بين كل أصحاب المصلحة - بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المجتمع المدني والمجموعات النسائية، المعروفة بنشاطها في تعز - للإسهام في المصالحة وفي الجهود المبذولة عبر خطوط النزاع وفي حماية المدارس والسماح للعمال بالذهاب إلى العمل وممارسة التجارة ليتسنى لتلك المجتمعات المحلية استئناف حياتها ولو بقدر ضئيل، وبالتالي تخفيف المعاناة. وهذا أمر بالغ الأهمية.

أريد أن أنتقل إلى قضيتين أخريين تتطلبان اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المزيد من المعاناة على نطاق أوسع في اليمن.

أنا أعلم، وكما سنسمع من مارك، أن لنقص الوقود في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله آثار ضارة واضحة على السكان المدنيين. والأسعار تواصل الارتفاع، والخدمات الحيوية تتأثر. وقد قامت الحكومة اليمنية أمس أو نحو ذلك بالتصريح لعدد من سفن الوقود بدخول الحديدة هذا الأسبوع، وتلك خطوة إيجابية. ولكن هناك حاجة إلى حل متفق عليه بين الطرفين. ونحن نعمل مع الطرفين منذ أشهر، وبصراحة، للاتفاق على مجموعة من الترتيبات التي من شأنها أن تضمن التدفق المتواصل للوقود إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله وما حولها، بما يتيح أساساً تدفق المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. وأحث الطرفين على أن يتفضلا بالعمل معي بشأن المقترحات الحالية المعروضة عليهما لتحقيق ذلك.

ثانياً، فيما يتعلق بناقلة النفط "صافر"، فإنني أقر بالرسالة العلنية الإيجابية التي وردت من صنعاء بشأن هذه المسألة في الأيام الأخيرة، وأعرب عن امتناني لها. ولن أكرر ما قلته أنا ومارك في مناسبات عديدة للمجلس عن الأهمية الحيوية لمنح

ويصبح بقدر أكبر الوضع الطبيعي الجديد. إن اقتصاد الحرب يهدد الاقتصاد الوطني ويخلق حوافز مالية لأولئك الذين يريدون مواصلة القتال. ويتنامى التدخل من خارج البلد مع تكشف الفرص. وفي اليمن، كما هو الحال في أماكن أخرى، كلما طال أمد النزاع، لا تستمر معاناة الناس فحسب، بل إنه يزيد أيضاً من صعوبة عكس الظروف التي يعيشون فيها.

وعلى الجبهة العسكرية، انخفضت في الأيام الأخيرة حدة القتال في مأرب - وكثيراً ما ناقشنا الحملة في مأرب. وهذا أمر هام، ولكن الحالة لا تزال متقلبة وأكرر دعوتي إلى وقف الهجمات على مأرب بشكل كامل وفوري.

وأود أيضاً أن أعرب عن قلقي إزاء الحالة في الحديدة. فبينما يواصل زملائي في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة جهودهم لإعادة تفعيل لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة المنصوص عليها في قرار تنفيذ اتفاق الحديدة، تدهور الوضع العسكري في المدينة والمحافظة مؤخراً بشكل كبير منذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.8757). وخلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، تحولت الاشتباكات الدائرة في جنوب الحديدة، لا سيما في منطقتي الدريهمي وحيس، إلى بعض من أشد المعارك منذ توقيع اتفاق ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونفهم أن هذا الأمر قد تسبب في سقوط أعداد كبيرة جداً من الضحايا المدنيين، فضلاً عن الخسائر في صفوف المقاتلين. وقد تواصلت البعثة بشكل مكثف، بدعم مني، مع الجانبين وأصدرت نداءات عامة لوقف القتال، والتي يبدو بعدها أن الوضع متوتر الآن ولكنه هادئ. وآمل أن يحافظ الطرفان على هذا الهدوء وأن يتجنبنا تعريض السكان المحليين لمزيد من المخاطر، فضلاً عن تهديد صلاحية واستمرار اتفاق الحديدة.

أود أن أعلق اليوم على الوضع في تعز، وهي مكان تاريخي في اليمن، كما يعلم الأعضاء، وقد كابدت معاناة كبيرة. لقد تحولت إن المدينة إلى ساحة معركة طوال هذه السنوات العديدة،

مدرسة بعينها في تعز حيث يخاطر الأطفال بحياتهم للذهاب إلى المدرسة، ومع ذلك يذهبون إليها؛ يذهبون إلى حيث يوجد عدد قليل من المواد، إن وجدت أصلاً؛ حيث المعلمون، وأنا متأكد من ذلك، نادراً ما يتلقون رواتبهم، ومع ذلك فهم يذهبون إلى هناك. هذا النضال من أجل مواصلة تعليم الجيل القادم هو أمر رائع؛ نحن نراه في كل نزاع، ونحن نراه في اليمن. وهو دليل على شجاعة الأسر اليمنية ومحنة الأطفال اليمنيين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): في حين أن مارتن قال للتو، هناك بصيص من الأمل على الجانب السياسي، يشعر الخبراء بقلق متزايد من أن فرصة منع حدوث مجاعة في اليمن تنحسر.

وسأحيط المجلس علماً مرة أخرى اليوم بخمس مسائل ذات أولوية نجحت، عندما اتخذت إجراءات بشأنها قبل سنتين، في منع حدوث مجاعة، وهي: حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، وتمويل عملية الإغاثة، ودعم الاقتصاد، والتقدم نحو السلام.

أتناول أولاً مسألة حماية المدنيين. منذ آخر إحاطة قدمناها للمجلس (انظر S/PV.8757)، شهدنا تصعيداً مستمراً في النزاع. وهناك الآن ٤٧ خط مواجهة أمامي نشط في جميع أنحاء اليمن - وهي الأكثر عدداً على الإطلاق. وفي الأسابيع الأخيرة، وقعت أعنف الاشتباكات في الحديدة ومأرب والجوف. وفي شهر أيلول/سبتمبر، بلغت الخسائر في صفوف المدنيين أعلى المستويات المسجلة هذا العام. وكما أشار مارتن، في الأيام الأخيرة، هدأت الأعمال القتالية قليلاً، ولكن هذا غير كاف.

هناك نحو مليون نازح يتخذون من مدينة مأرب ومحيطها مأوى لهم. وستكون أي مواجهة كبيرة هناك، كما قلنا من قبل

الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الإذن بإجراء عملية تقييم والاضطلاع بإصلاحات أولية عاجلة للنقل. وكلنا نعرف ما الذي على المحك. إن الناس في اليمن يعرفون ما هو على المحك، ويصبح الأمر أكثر إلحاحاً يوماً بعد يوم.

قبل عشرين عاماً، اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو القرار التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن الذي يعترف بإسهامات المرأة في السلام، فضلاً عن الآثار غير المتناسبة للنزاع المسلح على النساء والفتيات. وفي اليمن، كما في جميع الحالات من هذا النوع، عملت المرأة بلا كلل، في معظم الحالات وراء الكواليس وغالباً بدون رصد لما تقوم به، لوقف الحرب، والحد من أعمال العنف، وإطلاق سراح المحتجزين، وإعادة بناء السلام. وهي تقوم بذلك رغم كل الصعاب، بشجاعة تفوق الخيال، وغالباً في ظل ظروف تهدد حياتها وسبل عيشها وأسرقتها.

وفي هذه الذكرى السنوية، أود أن أذكر جميع أطراف النزاع في اليمن باتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات والمدافعين عن حقوق الإنسان من جميع أنواع العنف والتهديدات. وآمل أنها ستصغي كما سنصغي إلى النداءات المستمرة من جانب النساء اليمنيات، كما قلت، التي سُمعت بالأمس مرة أخرى في الرياض من أجل السلام العادل والمنصف - ليس مجرد سلام، بل السلام العادل والمنصف. وأدعوها إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة، بما في ذلك ضمان تمثيل لا يقل عن ٣٠ في المائة في وفودها المفاوضة. وأذكرنا جميعاً بالسجل الاستثنائي لهذه المشاركة في الحوار الوطني في اليمن، عندما كان اليمن رمزاً لمشاركة المرأة في الحوارات الوطنية.

وأخيراً، أود أن أشير، ربما بشكل غير مألوف بعض الشيء، إلى مسألة التعليم. ولا أشير إليها على أنها مسألة إنسانية بحتة، بل كمثال على تكاليف الحرب. وقد وجدت نفسي مدفوعاً إلى أن أقول ذلك لكم، سيدي، وللمجلس بعد أن قرأت عن

في الخطوط الأمامية يواجهون تحديات بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك المضايقات التي تقوم بها الجماعات المسلحة. ولا تزال المناقشات مع حكومة اليمن لتبسيط العمليات البيروقراطية من أجل الموافقة على مشاريع المعونة مستمرة، كما حدث خلال الأشهر الستة الماضية. ونأمل أن يتسنى التعجيل بالتوصل إلى قرار.

وفي الشمال، تواجه الوكالات تحديات أكثر حدة في الوصول إلى هذه المناطق، وذلك أساساً نتيجة للقيود التي تفرضها سلطات جماعة أنصار الله. ومنذ آخر إحاطة لي، اتخذت خطوات ملموسة لإعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية الإنسانية، وهو أمر مرحب به. وهذا يعني أن موظفي الإغاثة والشحن يجب أن يكونوا قادرين مرة أخرى على الدخول والخروج من شمال اليمن. كما مكنت إعادة فتح المطار من عودة ٢٩ مريضاً يمنياً ومن يرفعونهم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر من الأردن بعد تلقيهم العلاج الطبي، وذلك باستخدام الجسر الجوي الذي أنشأته ويسرته منظمة الصحة العالمية.

وعلى نطاق أوسع، تواصل الجهات المانحة والوكالات العمل مع سلطات أنصار الله بهدف تحسين بيئة العمل للوكالات الإنسانية. وهناك حاجة إلى تحقيق المزيد من التقدم. وسوف يعقد الاتحاد الأوروبي وحكومة السويد اجتماعاً لكبار المسؤولين في تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم التطورات فيما يخص هذه المسألة واستشراف إلى المستقبل.

وفي ملاحظة منفصلة، وكما تطرق مارتين، نواصل التحدث إلى سلطات أنصار الله حول ناقلة النفط "صافر". وقد تسارعت المناقشات في الأسابيع الأخيرة، ونأمل، كما أشار في الحصول على موافقة خطية رسمية في الأيام القادمة على قيام بعثة الأمم المتحدة بإجراء تقييم شامل للناقلة وإجراء إصلاحات أولية.

وتتعلق النقطة الثالثة بتمويل العملية الإنسانية. فمنذ الإحاطة الأخيرة، زاد تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

كارثية. كما أن تصاعد أعمال العنف في الحديدة أمر مقلق للغاية. وبالطبع، تظل الحديدة شريان الحياة لشمال اليمن، وأي شيء يعرض للخطر سير العمل فيها بشكل سلس ومستمر من شأنه أن يعرض حياة الملايين للخطر.

ولا يزال العنف يجبر أيضاً الناس على ترك ديارهم. وقد فر ما يناهز ١٥٠ ألف شخص هذا العام، معظمهم في مأرب. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين شردوا في الشهرين الأخيرين اضطروا إلى الانتقال إلى ملاجئ مكتظة أصلاً.

ولا تزال البنية التحتية المدنية الحيوية تتعرض للهجوم. وبالأمس فقط، قُتل مدني وجرح سبعة آخرون عندما أصيب سوق محلي في مأرب بالصواريخ. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت قذائف مدفعية إحدى المدارس في تعز، مما أسفر عن مقتل طفل وإصابة آخرين. وعلى الرغم من أزمة الجوع في اليمن، تتعرض المزارع لهجمات منتظمة بشكل مثير للقلق. ويقدر المجلس النرويجي للاجئين أن الغارات الجوية وعمليات القصف قد طالت المزارع أكثر من ٩٠٠ مرة منذ عام ٢٠١٨. مما يشكل مرة واحدة تقريباً كل يوم.

لذلك أكرر: إن اليمن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار على مستوى البلد، وهو وقف يشمل مأرب والحديدة وكل مكان آخر. لقد كانت هذه رسالتنا منذ عدة أشهر.

ويجب على جميع الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية طوال العمليات العسكرية. ويجب مساءلة مرتكبي الانتهاكات. ونرحب بالتجديد مؤخراً لولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان لتوثيق الانتهاكات وتعزيز المزيد من المساءلة.

وتتعلق النقطة الثانية بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق. في الجنوب، لا يزال العاملون في مجال المساعدة الإنسانية

للسفن بدخول مدينة الحديدة بشكل استثنائي، بما في ذلك عدد من السفن هذا الشهر، كما ذكر السيد غريفيث. غير أن ذلك الاستثناء المتواضع والمؤقت للحظر على الوقود لا يسهم بشيء يذكر لحل المشكلة. ولذلك، أكرر طلب المبعوث الخاص إلى الطرفين العمل عاجلا مع فريقه للتوصل إلى حل. فالوقود ضروري لتوفير المساعدة المنقذة للحياة لملايين المحتاجين.

أنتقل الآن إلى سعر الصرف. فقد وصل الريال اليمني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في أيلول/سبتمبر، حيث تم تداوله في الجنوب بسعر ٨٥٠ ريال مقابل الدولار. وهذا يعني أن عددا أقل من الناس يستطيعون تحمل تكاليف الأغذية وغيرها من السلع الأساسية، التي يتعين استيرادها كلها تقريبا. ويحتاج اليمن إلى ضخّ منتظم من النقد الأجنبي للمساعدة على استقرار الريال، ودعم الواردات التجارية ودفع الرواتب. فقد نجح ذلك في الماضي، ويمكن أن ينجح مرة أخرى. وكان الدعم الاقتصادي الذي شهدناه في عام ٢٠١٨ حاسما في جهود منع حدوث المجاعة. ولست مقتنعا، نظرا للظروف الحالية في اليمن، بأنه يمكن للوكالات الإنسانية - حتى لو كان لديها المزيد من التمويل - أن تحول دون حدوث مجاعة الآن إذا لم يكن هناك دعم مصاحب للاقتصاد.

ونقطة الأخيرة هي التقدم نحو السلام. إن الأزمة بحاجة ماسة إلى حل سياسي. فمن شأن ذلك أن يساعد على إبعاد البلد عن حافة المجاعة. وبالفعل، فإن بيانات الأمن الغذائي تظهر بوضوح أن أسوأ مظاهر الجوع تتركز في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وقد استمع المجلس توا إلى السيد غريفيث وهو يلخص التطورات على المسار السياسي. ويكتسي دعم المجلس في ذلك وفي المسائل الأخرى التي أثارها أهمية أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

من ٣٠ في المائة إلى ٤٢ في المائة. من الواضح أن ذلك أمر محمود، ولكن في مثل هذا الوقت من العام الماضي كانت خطة الاستجابة قد جرى تمويلها بنسبة ٦٥ في المائة. ولا يزال نقص التمويل يعني أن المزيد من البرامج الرئيسية معرضة لخطر الإيقاف. ففي الأسبوع الماضي فقط، اضطرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى إيقاف برنامج لتحسين المواشي كان يخدم ٣ ملايين أسرة ريفية. ولا تصل وكالات الإغاثة الآن إلا إلى حوالي ٩ ملايين شخص شهريا في اليمن، بعد أن كان عددهم أكثر من ١٣ مليوناً في بداية العام. فما هو مصير الـ ٤ ملايين شخص الذين لم يعد لدينا المال لمساعدتهم؟

لقد قلت في وقت سابق أن نافذة منع المجاعة في اليمن تنحسر. وزيادة الدعم لخطة الاستجابة، بدءا بالوفاء بالتعهدات غير المدفوعة، بل وكذلك زيادة الدعم إلى مستويات العام الماضي، هي أسرع طريقة للمساعدة.

وتتعلق النقطة الرابعة بالاقتصاد اليمني، الذي لا يزال عاملا محددًا رئيسيا لخطر المجاعة. لقد ظلت الواردات الغذائية التجارية مستقرة إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة، حيث دخل أكثر من ٣٨٠.٠٠٠ طن متري إلى الحديدة والصليف في سبتمبر/أيلول، غير أن تكلفة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية تعني أنها بعيدة عن متناول ملايين الأسر.

كما إن نقص الوقود لا يزال مستمرا في الشمال. فهي تزيد من أسعار الوقود، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ولم يدخل الحديدة في أيلول/سبتمبر سوى ٢٠.٠٠٠ طن متري من الوقود التجاري. وذلك هو ثالث أدنى رقم مسجل على الإطلاق وأقل بنسبة ٧٦ في المائة عن شهر آب/أغسطس. وفي الوقت الراهن، تنتظر ٢٠ سفينة وقود تجارية دخول الميناء وتفريغ ما يعادل واردات ثلاثة أشهر. وتعرقل الحكومة دخولها بسبب خلاف مستمر مع سلطات أنصار الله بشأن إدارة إيرادات الاستيراد. وظلت الحكومة تصرح دوريا

واليوم، أدعو إلى الانخراط المتجدد والعاجل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والمبعوث الخاص من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأشدد على أن الطرفين اليمنيين - وهو ما يعني حكومة اليمن بقدر ما يعني الحوثيين - ينبغي أن يتعاونوا مع المبعوث الخاص للموافقة على مقترحاته المتعلقة بالإعلان المشترك في أقرب وقت ممكن. وأود أن أعيد تأكيد ثقة المملكة المتحدة الكاملة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة وفي المبعوث الخاص غريفيث.

ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر، اعترف العميد شيكارشي، المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية، بأن إيران قدمت مساعدة تقنية وتدريباً للحوثيين. ويمثل ذلك خرقاً واضحاً لحظر الأسلحة. إنه يثير قلقاً بالغاً ويؤكد من جديد قلقنا إزاء أنشطة إيران المزعومة للاستقرار في اليمن والمنطقة الأوسع نطاقاً. إننا ندعو إيران إلى وقف هذه الأنشطة، التي تهدد بتصعيد النزاع، وأن تدعم الحل السياسي للنزاع في اليمن.

يجب علينا أن نحول دون وقوع اليمن في براثن المجاعة. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذها بعض المانحين مؤخراً لتوفير التمويل الإنساني، بما في ذلك الالتزامات الجديدة من الولايات المتحدة والكويت وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن توقيع المملكة العربية السعودية على اتفاقات مع وكالات الأمم المتحدة. وقد أعلنت المملكة المتحدة نفسها مؤخراً عن تمويل إضافي بأكثر من ٦٥ مليون دولار، ليتجاوز تمويلنا ٢٥٠ مليون دولار هذا العام، تضاف إلى ٣٠٠ مليون دولار العام الماضي. غير أن مستويات التمويل لا تزال منخفضة بشكل مثير للقلق عند ٤٢ في المائة، بأقل من نصف مستوى التمويل مقارنة بهذه الفترة من العام الماضي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال القيود الشديدة على الوصول - بعضها في الجنوب، ولكن بشكل رئيسي في مناطق الحوثيين - تحول دون إيصال المساعدات المنقذة للحياة. وذلك يزيد

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، لوكوك، والمبعوث الخاص، غريفيث، على إحاطتهما.

ليس من العادة أن نبدأ المناقشات بشأن اليمن بما يبعث على الأمل، لذا أود أن أبدأ بالترحيب بخبر الإفراج عن الأسرى. وقد تمت الرحلات الأولى اليوم في أعقاب الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في ٢٧ أيلول/سبتمبر بإطلاق سراح ١٠٨١ أسيراً. وأشيد بصفة خاصة بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد.

إن خبر اليوم لا يتعلق فقط بذلك التدبير المحدد لبناء الثقة؛ إنه يدل كذلك على أن الحوار يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية. وينبغي الآن أن ينقل ذلك الزخم إلى المسارات السياسية. فيجب على الأطراف أن توافق عاجلاً على الإعلان المشترك للأمم المتحدة. وفيما يتعلق باتفاق الرياض، أرحب بقيادة المملكة العربية السعودية نحو التوصل إلى حل، وأحث الطرفين على تشكيل حكومة على وجه السرعة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) هذا الشهر، أود أن أردد ما قاله السيد غريفيث بشأن أهمية إشراك المرأة في العمليات السياسية، بما في ذلك في اليمن. وأرحب كذلك بتقييمه بأن العنف في مأرب قد انخفض مؤخراً، وأكرر دعوته إلى إيقافه تماماً. فقد دخل ذلك العنف شهره السادس، وتسبب في خسائر لا حصر لها في أرواح العديد من اليمنيين - صغاراً وكباراً، رجالاً ونساءً. ولا يشكل القتال الذي نشب الآن في الحديدة خرقاً واضحاً لاتفاق الحديدة فحسب، بل لا داعي له ولن يؤدي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار في بلد يقف على حافة هاوية المرض والمجاعة.

يستغرق أكثر من شهر، ولذلك يجب تجنب أي تأخير لا داعي له. وأتطلع إلى الإحاطة التي ستقدم في الشهر المقبل، وأمل أن نتلقى حينئذ خبر بدء عمل البعثة. وأود أيضا أن أشكر ألمانيا وهولندا وفرنسا على انضمامها إلى المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية في توفير التمويل للبعثة الأولى.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على معلوماتهما المستكملة الهامة.

وأود أيضا أن أهنئ برنامج الأغذية العالمي على فوزه بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٢٠. وهذا أكبر دليل على عمله الحاسم، بما في ذلك في اليمن. فهو يقدم المساعدات الغذائية إلى ١٣ مليون شخص، على الرغم من التحديات العديدة.

ونود أيضا أن نشيد بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمبعوث الخاص ونوابه لوضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بالإفراج عن ١٠٨١ من المحتجزين، في إطار التدابير الهامة لبناء الثقة وتنفيذ اتفاق ستوكهولم. ونأمل أن يترجم هذا الالتزام قريبا إلى مزيد من التنفيذ.

وما ذكره السيد غريفيث خبر طيب: جسر جوي للأمل، أمل لأسر المحتجزين. إنها خطوة أولى هامة، ونأمل في اتخاذ المزيد من الخطوات قريبا. بيد أن الحالة العامة ما زالت قائمة، كما قال وكيل الأمين العام لوكوك، حيث يشكل التمويل أكبر تحد للمساعدة الإنسانية في مواجهة وباء فيروس كورونا. والواقع أن الوقت عصيب، ونشعر بخيبة أمل كبيرة لعدم الاتفاق على الإعلان المشترك. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن يتوقف تصاعد العنف. ومن المؤسف جدا أن الحوثيين قد كثفوا هجماتهم، مما زاد من مستوى العنف في جميع

بشكل متهور من خطر المجاعة. وظل ٩٤ مشروعا من مشاريع المنظمات غير الحكومية، بميزانية تراكمية قدرها ٢١٨ مليون دولار، من دون تنفيذ، حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر، ويرجع ذلك إلى حد كبير للقيود التي يفرضها الحوثيون. يجب إزالة جميع الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى البلد - بغض النظر عن مكانها - على الفور، ويجب على الحوثيين منح الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التصاريح التي يحتاجون إليها للعمل وإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء الشمال.

لقد رحب السيد لوكوك بإعادة فتح مطار صنعاء للحالات الإنسانية. إنني أتفق معه وأقول إن من الضروري الإبقاء على مطار صنعاء وميناء الحديدة مفتوحين وأن يتوصل الطرفان كليهما إلى اتفاق فوري بشأن واردات الوقود، كما قال السيد غريفيث.

وإذا أردنا تجنب المجاعة، فمن الضروري كذلك أن يتم تزويد البنك المركزي اليمني سريعا بمساعدة مالية خارجية حتى تكون لديه عملات صعبة كافية لمواصلة الواردات الغذائية وتثبيت الأسعار. ويبدو أن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وليس توافره، هي المحرك الرئيسي للجوع في الوقت الحاضر. فقد وصل سعر الصرف في الجنوب إلى أدنى مستوى له منذ بدء النزاع، ويتدهور الأمن الغذائي سريعا. وقد ارتفعت نسبة الأشخاص غير القادرين على الحصول على كميات كافية من الأغذية من ٢٨ في المائة في أيار/مايو إلى ٤٣ في المائة في آب/أغسطس. وتضطلع حكومة اليمن بدور حاسم في هذا الأمر كذلك. فهي بحاجة ماسة إلى وضع خطة اقتصادية تتسم بالمصداقية والشفافية تطمئن المانحين على قدرتها على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي.

وأخيرا، أرحب بالأنباء الأولية التي تفيد بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحوثيين قد توصلا فيما يبدو إلى اتفاق، من حيث المبدأ، على بعثة لإجراء تقييم وإجراء إصلاحات خفيفة لاحقة. وأفهم أن إنجاز عمل الخبراء قد

الدائم. وهذا هو ما ينبغي القيام به، وعلى حد تعبير السيد غريفيث، "كفى".

نقطة الثالثة هي قلقنا إزاء الحالة الإنسانية وخطر المجاعة. إن استمرار المعركة يعقد تنقل العاملين في المجال الإنساني أيضا، وسيزيد من عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وفي إطار اقتصاد منكمش يشكل فيه التمويل تحديا رئيسيا للمساعدة الإنسانية، نشعر بالقلق من احتمال تقليص البرامج. ونأمل أن نجد نهجا أكثر استدامة لتخفيف حدة الحالة الإنسانية في اليمن، بما في ذلك معالجة تكلفة الأزمة الاقتصادية. ونود أيضا أن نؤكد من جديد دعمنا للأولويات الخمس العاجلة التي استكملها السيد لوكوك، مع التأكيد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق.

ومرة أخرى، لا نزال نتكلم عن ناقلة النفط SAFER. ونفهم أن هناك بعض التفاصيل التي تنطوي على ضرورة قيام فريق التقييم بإصلاح السفينة. ونأمل ألا تكون هناك عوائق أخرى أمام بدء فريق الأمم المتحدة عمله لتجنب وقوع كارثة محتملة.

وفي الختام، فإن الـ ١٣ مليون يمني الذين سيجوعون إذا لم يتلقوا المساعدات الغذائية يستحقون فرصة لينعموا بالسلام، ولكيلا يفكروا، ولو مرة واحدة، في الغذاء. ونأمل أن يكون هناك وقف فوري للأعمال العدائية، وأن تبدأ الأطراف في إيجاد حل مستدام للأزمة في بلدها. ونحن في مجلس الأمن متحدون في إيجاد حل والسعي إلى السلام في اليمن. والآن ينبغي للشعب اليمني وقادته أن يسعوا أيضا إلى تحقيق السلام للأجيال المقبلة من الأطفال اليمنيين. ويتطلب هذا الأمر الشجاعة والتراحم.

السيد زانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما.

في العامين الماضيين، شهدت الحالة في اليمن تحولات ومنعطفات. لقد بذل المجتمع الدولي والأطراف في اليمن جهودا

أنحاء اليمن، على الرغم من دعوات الأمين العام إلى التهدئة والقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠). وهذا القتال المكثف يثير القلق بشكل خاص في مأرب والحديدة. وقد حذرنا المبعوث الخاص من أن القتال في مأرب سيقوض الآمال في العملية السياسية ويدفع مئات المشردين داخليا إلى النزوح. وعلاوة على ذلك، فإن التصعيد العسكري في الحديدة يقوض اتفاق ستوكهولم.

وقد أعربنا باستمرار عن بالغ قلقنا إزاء هذه الهجمات التي ينفذها الحوثيون، بما في ذلك للمملكة العربية السعودية. فهي تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي، ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري للتصعيد في جميع أنحاء اليمن. كما يجب على الأطراف أن تمتثل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تحمي بشكل كامل المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وأود أن أشدد على النقطة التي ذكرها السيد لوكوك بشأن وصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق. وفي رأينا أن فرض قيود إضافية من قبل أي شخص يرسل إشارة بعدم الاهتمام بمحنة الشعب اليمني.

نقطة الثانية هي الضرورة الحتمية للقيام بعملية سياسية شاملة. فعلى الرغم من أن النهج العسكري يبدو هو الخيار المفضل، فإنه يتسبب في المزيد من المعاناة لليمنيين. ومنذ نيسان/أبريل، عرض المبعوث الخاص خيارا لإحلال السلام من خلال اقتراحه الذي يضم ثلاث نقاط في الإعلان المشترك. ولا شك في أنه لا يمكن حل الأزمة والنزاع في اليمن إلا من خلال حل سياسي شامل. ويوفر الإعلان المشترك الأسس للتوصل إلى ذلك الحل. وفي هذا الصدد، تحت إندونيسيا مرة أخرى جميع الأطراف، الحوثيين والحكومة، على الاتفاق على الإعلان المشترك واستئناف الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وهذه ليست مهمة سهلة، كما نعلم، ولكن شعب اليمن يستحق وفقا لإطلاق النار - عطلة من العنف - والسلام

ثانياً، يجب الوفاء بالالتزامات السياسية. لقد أظهر اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض الجهود الهائلة التي بذلتها جميع الأطراف، وبالتالي لا يمكن أن يُترك حبراً على ورق. ولا يمكن لأطراف النزاع أن تتأرجح دوماً بين ساحة المعركة وطاولة المفاوضات في حلقة مفرغة من القتال والمحادثات. والأمر الأساسي هو تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وهذا سيفضي إلى بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف. كما أنه يشكل الأساس لإحراز تقدم جديد.

وحل المشكلة في الجنوب بشكل صحيح له تأثير على الحالة العامة في اليمن. وتشيد الصين إشادة كبيرة بإسهام المملكة العربية السعودية في الدفع قدماً بتنفيذ اتفاق الرياض وتدعم المملكة العربية السعودية في مواصلة عملها الهام.

ومن خلال وساطة المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر، توصلت الحكومة اليمنية والحوثيون مؤخراً إلى اتفاق بشأن تبادل الأسرى. واليوم نرى تقدماً كبيراً في تبادل الأسرى. والصين ترحب بذلك ترحيباً كبيراً، ونأمل في اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة.

ثالثاً، فيما يتعلق بتعزيز الحوار الأمني الإقليمي، يتطلب الحل السياسي للقضية اليمنية تهيئة بيئة أمنية إقليمية مواتية. وتدعو الصين إلى حل القضايا الإقليمية عبر الحوار والتشاور بين بلدان منطقة الخليج من خلال بناء منبر للحوار بين بلدان المنطقة من أجل التوصل إلى توافق جديد في الآراء حول الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. كما طرحت بلدان أخرى أفكاراً مماثلة. ونرى اتفاقاً على الاتجاه العام. ولذلك، ينبغي أن نعمل معاً لتحقيق هذه الأفكار وتعزيز عملية السلام الإقليمية. وتشجع الصين البلدان ذات الصلة في المنطقة على الاستفادة من مزاياها الخاصة من أجل التأثير الإيجابي على الأطراف في اليمن والإسهام في التسوية السياسية للقضية اليمنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام وصون سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه بصورة كاملة.

كبيرة لإيجاد حل سياسي للمسألة اليمنية. وباعتماد اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض، أحرز بعض التقدم. وفي الوقت نفسه، لاحظنا أيضاً أن الاتفاقات ذات الصلة لم تنفذ تنفيذاً فعالاً. وقد تصاعدت مؤخراً النزاعات في العديد من مناطق البلد. ويقترب انعدام الثقة المتبادلة بين الأطراف ومأزق العملية السياسية بتفاقم الأزمة الإنسانية. وترى الصين أن هذه الحقائق تبعث على القلق العميق. ونأمل أن يكون لدى الأطراف في اليمن شعور أكبر بالإلحاح وأن تبدي إرادة سياسية مشتركة لتعزيز تحقيق التقدم في عملية السلام في البلد.

أولاً، يجب تحقيق وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وفي المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، كرر الأمين العام غوتيريش نداءه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، داعياً إلى وقف إطلاق النار بحلول نهاية العام. وتؤيد الصين نداء الأمين العام وتأمل أن يضطلع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بدور نشط لزيادة جهود الوساطة في حالات النزاع مثل النزاع في اليمن وتقديم دعم قوي لعمل الأمين العام ومبعوثه الخاص.

وقد أعربت الحكومة اليمنية والتحالف عن دعمهما لنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار، وهو ما يستحق تقديرنا. ونأمل أن تضع جميع الأطراف في اليمن مصالح الشعب ومستقبل البلد في المقام الأول، وأن تستجيب لرغبة الشعب في السلام والاستقرار، وأن تتوقف فوراً عن استخدام القوة وتعود إلى مسار الحوار والتفاوض.

وتشعر الصين بالقلق إزاء الهجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار ضد المملكة العربية السعودية وما تنوي عليه من تصعيد في مناطق مثل الحديدة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تنفيذ ولايتها المتمثلة في رصد وقف إطلاق النار وفقاً للطلب الوارد في القرار ٢٥٣٤ (٢٠٢٠).

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن امتناننا لمارتن غريفيث ومارك لوكوك على ما قدماه من معلومات مستكملة وعلى تعاونهما المستمر مع مجلس الأمن. كما نشيد بتفانيهما الثابت في خدمة الشعب اليمني وجهودهما لإيجاد حل دائم للنزاع.

أبدأ بإعادة تأكيد تضامن سانت فنسنت وجزر غرينادين مع شعب اليمن الذي عانى وما زال يعاني معاناة لا حد لها. ونؤكد مرة أخرى أن الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة هو عملية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها. ولا يمكن المبالغة في التشديد على هذه النقطة. وما زلنا نرى أن محاولات الحل العسكري تأتي بنتائج عكسية وأنها تأتي على حساب الشعب اليمني.

وكما قال السيد لوكوك في إحاطته، فإن الأطراف مُطالبة بالكثير، ولكننا بحاجة إلى أن نطلب منها الكثير لأن الكيل قد فاض. فلنضع هذا النزاع الذي طال أمده في منظوره الصحيح. وعلينا أن نتصدى حقاً لحجم تأثيره. لقد طالبت معاناة الشعب اليمني لهذا النزاع لفترة طويلة جداً. وبينما لم يسلم منه أحد داخل اليمن، فإننا نعلم أن أطفال اليمن كانوا وسيظلون الأكثر تضرراً.

وسيعاني أطفال اليمن نفسياً وبدرجة لا يمكن تصورها حتى بعد انتهاء النزاع في نهاية المطاف. إن عدداً كبيراً جداً من الأطفال في اليمن ينامون على بطون خاوية في الوقت الذي يعاني فيه البلد من أزمة إنسانية غير مسبوقة. وقد حُرم من التعليم عدد كبير جداً من الأطفال في اليمن، الذين بوسع بعضهم وصف أصوات البنادق وقرصات الجوع ومشاعر الحزن أسرع من قدرتهم على تهجئة أو قراءة أو كتابة أسمائهم. إن الكثير جداً من الأطفال اليمنيين لم يعرفوا مطلقاً ما هو السلام. ولم يعرف الكثير جداً من الأطفال اليمنيين سوى الحرب. فلنعي ذلك تماماً. إن هؤلاء هم الأطفال الذين يتعين علينا أن نكفل لهم السلام والأمن.

رابعاً، فيما يتعلق بالسعي للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، يواجه حالياً أكثر من ٢٠ مليون شخص في اليمن خطر انعدام الأمن الغذائي. ويعاني ما لا يقل عن مليون امرأة ومليون طفل من سوء التغذية الحاد. وقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي تحذيرات متكررة من المجاعة. وتم تأكيد أكثر من ٢٠٠٠ حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في اليمن، في حين أن العدد الفعلي للمصابين أعلى بكثير. وتحت الصين جميع الأطراف المعنية على التقيد بالقانون الدولي الإنساني ووضع الناس وحياتهم في الصدارة وحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق، بما في ذلك السماح للأمم المتحدة بإجراء تقييم لسلامة ناقلة النفط صافر وإصلاحها في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، توفير التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من خلال الوفاء بتعهداته في أقرب وقت ممكن. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع حدوث مجاعة في اليمن وحماية الأراضي الزراعية ومرافق الإنتاج الزراعي وإبقاء الموانئ التجارية عاملة والتعامل بفعالية مع آفة الجراد والفيضانات. ويجب أن ندعم منظمة الصحة العالمية في الاضطلاع بدور قيادي في مكافحة الجائحة وإنقاذ الأرواح.

لقد وقفت الصين دائماً إلى جانب الشعب اليمني. وقدمنا عدة دفعات من المساعدات الغذائية لليمن، شملت معظم محافظات. ومنذ تفشي كوفيد-١٩، تبرعنا بعدة دفعات من الإمدادات لمواجهة الجائحة لحكومة وشعب اليمن وتبادلنا بشكل استباقي خبرتنا في مكافحة الجائحة. وفي المستقبل، سنواصل تقديم الأرز والمعدات الطبية وغيرها من المساعدات الإنسانية إلى اليمن حكومة وشعباً والعمل مع بلدان الخليج والمجتمع الدولي للمساهمة في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية على أرض الواقع.

إن الحرب في اليمن يجب وقفها. ونؤكد من جديد أن الحل الوحيد هو الحل السياسي. ولذلك، ندعو طرفي النزاع إلى استئناف المحادثات بالتنسيق مع المبعوث الخاص، الذي تكرر فرنسا دعمها الكامل له. ويجب أن يتفق الطرفان على مشروع الإعلان المشترك الذي اقترحه المبعوث الخاص. ويجب عليهما أيضا السعي دون إبطاء لإيجاد حل سياسي شامل، مع السماح بمشاركة المرأة مشاركة فعالة في تلك العملية.

إن الاتفاق بشأن تبادل الأسرى الذي تم التوصل إليه في مونترو في نهاية أيلول/سبتمبر خطوة إيجابية. ويتعين الآن تنفيذه بصورة كاملة، ونرحب بأولى الرحلات التي شوهدت اليوم. وينبغي أن يتبع ذلك قريبا تدابير أخرى لبناء الثقة.

وفي الشمال، ندين بأشد العبارات الهجوم على مأرب والهجمات الحوثية على الأراضي السعودية. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء استئناف الأعمال القتالية في محافظة الحديدة، في انتهاك لاتفاق ستوكهولم. إن السعي إلى إيجاد حل عسكري لن يؤدي إلى أي نتيجة، بل لن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني. ولذلك، يكرر مجلس الأمن دعوته الواضحة إلى وقف إطلاق النار، تمشيا مع القرار ٢٥٣٢ (٢٠١٩).

وفي الجنوب، يجب تنفيذ اتفاق الرياض تنفيذا كاملا وفعالا. ويجب أن يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة تضم ممثلين من جنوب اليمن. ويجب على الأطراف اليمنية أن تبدي روح التوافق في هذا المنعطف الحاسم.

ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور. وفي خضم تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتفشي جائحة مرض فيروس كورونا، ووبائي الحصبة وشلل الأطفال، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا بشكل جماعي لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تكفل جميع الأطراف وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين. ويجب أيضا أن تُعطى أولوية مطلقة لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون

ومع ذلك، لا تزال المدارس تتعرض للهجوم ولا يزال الأطفال يتعرضون للتشويه أو القتل أمام أعيننا ولا تزال هناك تقارير عن أعمال اعتداء جنسي ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. وسيعاني الكثير جدا من الأطفال، إذا بقوا على قيد الحياة، من ندوب إلى الأبد. إننا نخذلهم، ولا يمكن تبرير ذلك أبدا. لقد حان الوقت للاستجابة لنداء النساء اليمنيات.

إننا ندرك أن مرض فيروس كورونا بما له من عواقب يطغى على العالم، ولكن الشعب اليمني يقا تل على جبهات كثيرة جدا في آن واحد. إنهم إخواننا وهم أخواتنا وأطفالنا هم أطفالنا، وجميعهم يواصلون الصراخ طلباً لمساعدتنا. وبالنيابة عنهم، أناشد اليوم المجتمع الدولي كي يقوم بما هو أفضل وأن يفعل المزيد قبل فوات الأوان. وأناشد الجهات الفاعلة داخل اليمن أن تعمل مع المبعوث الخاص، بحسن نية، لاستئناف المفاوضات.

ونرحب بالتمويل الإضافي الذي تم التعهد به ونشجع جميع المانحين على صرف الأموال في أقرب وقت ممكن. ونعتبر اتفاق تبادل الأسرى الأخير والتقدم المحرز نحو إبرامه إنجازا هائلا في العملية السياسية ومقياسا لبناء الثقة تمس الحاجة إليه.

ونقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث وفريقه، فضلا عن عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وجميع المنظمات الأخرى العاملة من أجل إغاثة الشعب اليمني.

ومع ذلك، وقبل أن نختتم بياننا، لا بد أن نؤكد مجددا أيضا قلقنا المستمر إزاء عدم إحراز تقدم ملموس بشأن ناقلة النفط صافر. إن هذه مسألة يجب حلها في أقرب وقت ممكن إذا أردنا تجنب وقوع كارثة إنسانية وبيئية في اليمن والمنطقة الأوسع.

السيد دو ريفير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما.

وأود أن أنتقل الآن إلى أحدث تقرير لفريق الخبراء المعني باليمن. بالإضافة إلى التقارير المثيرة للقلق عن المحجمات غير القانونية ضد المدنيين، يتضمن التقرير أدلة على تجنيد الأطفال واستخدامهم. هذا أمر مثير للانزعاج وبالغ القلق. على جميع أطراف النزاع أن تمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني، وعليها واجب أخلاقي بوقف الأعمال العدائية فوراً.

نحن قلقون للغاية إزاء الانهيار الوشيك للاقتصاد. إن انخفاض قيمة الريال اليمني وأزمة الوقود يعنيان أن الأشخاص القلائل الذين يملكون المال لا يستطيعون شراء الغذاء وأن عمليات نقل الناس والإمدادات والسلع أصبحت أكثر هشاشة من أي وقت مضى. كما أن ضخ العملات الأجنبية، كما تم في عام ٢٠١٨، سيكون حاسماً لتجنب وقوع كارثة. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً يوماً بعد يوم. ونشعر بقلق عميق لأن عدة مناطق في اليمن تقترب بسرعة من ظروف تصل إلى حد المجاعة، وأن عوامل إضافية، مثل وباء الجراد، تزيد من تعقيد وخطورة الوضع. والأكثر مدعاة للأسف في هذه الحالة هو أننا نعرف كيف نحلها. إنها مأساة يمكن تجنبها تماماً. لقد قرعت المنظمات الدولية جرس الإنذار. وجماعات الإغاثة تعرف ما يتعين عليها القيام به. وتشجعنا التقارير التي تفيد بأن البلدان المانحة، وخاصة الشركاء الإقليميين، ترتقي إلى مستوى الحدث، وتتيح المزيد من الأموال لليمن.

في هذا الصدد، وفي الختام، نود أن نحث البلدان المانحة على مواصلة زيادة دعمها للتخفيف من حدة هذه الأزمة الإنسانية الهائلة، وزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان الأكثر تضرراً من الجائحة وعواقبها المدمرة. نحن نعلم أن مرض فيروس كورونا (COVID-19) يستمر في الانتشار في اليمن بشكل خارج عن السيطرة. وندعو مرة أخرى إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى اللقاح وغيره من التكنولوجيات الصحية اللازمة للتصدي لـ كوفيد-١٩ بطريقة عادلة وإلى تأكيدات بأنها ستوزع على جميع

في مجالي المساعدة الإنسانية والطبية، فضلاً عن البنية التحتية المدنية. واحترام القانون الدولي الإنساني التزام ينطبق على الجميع.

في الختام، أنتقل إلى ناقلة النفط صافر، هناك حاجة ملحة إلى العمل. وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى السماح، دون تأخير، بوصول بعثة التفيتش المكلفة من الأمم المتحدة إلى الناقلة، والتي ساهمت فيها فرنسا مالياً. وستظل فرنسا في حالة تعبئة تامة وملتزمة بتحقيق السلام في اليمن والحد من التصعيد على الصعيد الإقليمي.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نود أيضاً أن نشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتهما. قبل بضعة أسابيع فقط، رحبنا بحماس بنأ التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى بين حكومة اليمن والحوثيين. ويسرنا أننا بدأنا اليوم نرى ذلك الاتفاق يؤتي ثماره.

كما نستمد الأمل من حقيقة أن الحالة في جنوب اليمن ربما تكون قد بدأت تستقر بفضل اتفاق الرياض. غير أن الاشتباكات التي وقعت خلال الأيام الأخيرة في محافظتي الدريهمي ومأرب قد ازدادت، كما أن الحالة في ميناء الحديدة تقوض بشكل خطير اتفاق ستوكهولم، كما تقوض جهود المبعوث الخاص لضمان تنفيذ الطرفين له تنفيذاً كاملاً. ومن المهم التأكيد على أن ٧٠ في المائة من واردات اليمن تمر عبر ذلك الميناء، وأن القتال في المنطقة المحيطة يزيد من إعاقة عمليات المساعدة الإنسانية.

نحن ندين هذه الزيادة في الأعمال العدائية، بينما نؤكد في الوقت نفسه على أن الحل السياسي للنزاع هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم. ووفقاً للمعلومات التي جمعها مشروع رصد السكان المدنيين، فإن عدد الضحايا المدنيين في اليمن في أيلول/سبتمبر كان الأعلى منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حيث بلغ ٦٧ قتيلاً و ١٢٣ جريحاً.

إن هذه الحالة الرهيبة المزعزعة للاستقرار مستمرة منذ سنوات. وإذا كان أعضاء المجلس يسعون حقاً إلى التوصل إلى تسوية لهذا النزاع عبر الوساطة، فعليهم عندئذ أن ينضموا إلى الولايات المتحدة وغيرها في دعوة إيران إلى وقف كل الدعم للحوثيين فوراً. وفي الوقت الذي يبذل فيه العالم قصارى جهده لإنهاء هذه الحرب، فإن تقديم إيران للمساعدات والتدريبات الفتاكة للحوثيين لا يفعل شيئاً سوى ضمان حرب لا نهاية لها. يجب أن يتوقف ذلك الآن.

وأود أيضاً أن أتكلم عن ناقلة النفط صافر التي لا تزال، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها مارتن وفريقه، تهدد البحر الأحمر والشعب اليمني بعواقب كارثية، بما في ذلك التقليل الشديد لاستيراد الأغذية التجارية والمساعدات الإنسانية؛ والضرر البيئي الدائم؛ والتدهور الاقتصادي.

وفي الشهر الماضي، وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، دعا الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس، بالإضافة إلى ألمانيا والسويد والكويت، الحوثيين إلى تسهيل الوصول الآمن وغير المشروط على وجه السرعة لخبراء الأمم المتحدة للقيام بمهمة التقييم والإصلاح. كما أن المجلس ما فتئ يدعو الحوثيين إلى القيام بذلك منذ أشهر ويحثهم على ذلك ويضغط عليهم ويؤنبهم.

ولا يزال الحوثيون يماطلون. فهم يضعون مطالب وشروطاً وعقبات جديدة أمام خبراء الأمم المتحدة - أولئك الذين يمتلكون الخبرة والموارد اللازمة لتفادي وقوع كارثة خطيرة. إن استعداد الحوثيين للمخاطرة بكارثة بالنسبة لملايين اليمنيين - الذين يعتمدون بشكل كبير على الغذاء والوقود وغيرهما من السلع المستوردة عبر موانئ البحر الأحمر - للحصول على نفوذ سياسي، إنما يدل على استخفاف وقسوة من جانب قيادة الحوثيين.

فلماذا يتوقع أحد أي شيء مختلف، نظراً إلى أن الحوثيين يواصلون عرقلة المساعدات الإنسانية الدولية لليمنيين المحتاجين

البشر في جميع أنحاء العالم. ومن ثم فإن دور منظمة الصحة العالمية والبلدان المانحة والقطاع الخاص أساسي لتحقيق هذا الهدف بروح من التعاون والتضامن والعدالة.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على أفكارهما. نحن نقدر المعلومات المستكملة التي قدمها مارتن غريفيث عن اتفاق إطلاق سراح الأسرى. هذا إنجاز هام أمكن تحقيقه من خلال جهود الدبلوماسية، إلى جانب جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويحدونا أمل كبير في أن نسمع معلومات أكثر إيجابية عن تنفيذ الطرفين لتلك الالتزامات في الأيام والأسابيع المقبلة.

ورغم ما يبشر به الاتفاق، يساورني قلق عميق من توقف التقدم على الجبهة السياسية بسبب عدم وفاء الحوثيين بالتزاماتهم. إن هجومهم المستمر على مأرب يدل على أنهم غير مهتمين بالعملية السياسية ويريدون فحسب المزيد من سنوات الحرب للشعب اليمني. إن مأرب موطن لكثير من النازحين داخلياً في اليمن، وقد أصبحت ملجأً لليمنيين الفارين من القتال طوال فترة الحرب. إن الهجوم الحوثي على ذلك الملجأ يثير قلقاً عميقاً، وندعوهم إلى وقف هذا العمل على الفور.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء القتال المكثف الذي دار مؤخراً في الحديدة، ونقدم تعازينا للأرواح التي أزهقت. ولن يعود الاستقرار والسلام والازدهار إلى اليمن إلا بالحل السياسي. غير أن الحوثيين، للأسف، راضون طوال هذا النزاع بخسارة عشرات الآلاف من المقاتلين في ساحة المعركة. بالطبع لا يقوم الحوثيون بذلك بمفردهم. لقد تم على نطاق واسع توثيق صادرات إيران المستمرة من الأسلحة إلى الحوثيين، بما يخالف الحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك ما تم توثيقه من خلال أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/531) عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ولا يخدم دور إيران في هذا النزاع، الذي يتحدى جزاءات مجلس الأمن، أي غرض آخر سوى مقاومة هذه المأساة الإنسانية وإطالة أمد معاناة الملايين.

الأرواح. وتقدم الولايات المتحدة ٤٣ في المائة من ميزانية برنامج الأغذية العالمي، ونحن ممتنون لزيادة الآخرين مساهماتهم.

وأخيراً، دعوت الحوثيين في ملاحظاتي السابقة أمام المجلس إلى الإفراج الفوري عن المواطن اليمني المعتقل ظلماً ليبي سالم موسى مرجحي (انظر S/PV.8757). ولا تزال صحة ليبي تتراجع في الحجز، حيث لا يزال محتجزاً ظلماً رغم أن "محكمة" الحوثيين أمرت بالإفراج عنه في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

وندعو جميع الحوثيين إلى احترام الحرية الدينية والتوقف عن قمع السكان اليهود في اليمن، وإطلاق سراح السيد مرجحي فوراً.

السيدة نغوين (فيت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتهما. وأرحب أيضاً بممثل اليمن في هذه الجلسة.

تشجعنا الأنباء السارة التي أبلغنا بها السيد غريفيث في بداية الجلسة عن إطلاق سراح أكثر من ١٠٠٠ فرد. وهذه خطوة هامة جداً في تيسير تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

ومع ذلك، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد الأعمال العدائية في الأيام الأخيرة في اليمن، حيث قُتل عدد من الأشخاص بمن فيهم النساء والأطفال. وندين هذه المحجمات ونشارك الأعضاء الآخرين في الإعراب عن تعازينا الحارة لأسر الذين سقطوا. ونؤيد البيان الذي أدلى به السيد غريفيث في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الكبيرة البالغة ٤٥٠ مليون دولار في المساهمات المالية التي يقدمها المانحون مؤشر إيجابي. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الميزانية الحالية غير كافية للعمليات الإنسانية للأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٠.

بشدة؟ إن إغلاق الحوثيين مؤخراً مطار صنعاء الدولي قد أعاق الحركة اللازمة للإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة والعاملين الأساسيين في أكثر المناطق كثافة سكانية في اليمن. وقد أوقفت أعمال الحوثيين هذه استيراد ٢,٤ مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال الفموي لمناطقهم، فضلاً عن أكثر من ٢٠٠ طن متري من الإمدادات الطبية المتعلقة بمرض فيروس كورونا.

إن إعادة فتح المطار مؤقتاً لا تشكل حلاً مجدياً للتنفيس. ونحث الحوثيين على إنهاء سياسة حافة الهاوية وإعادة فتح المطار أمام رحلات الأمم المتحدة على أساس دائم. إن هذه العرقلة الحوثية غير معقولة، لا سيما وأن اليمنيين يواجهون تهديدات إضافية بارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي. ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نسكت أمام هذا التعنت الذي لم يسبق له مثيل.

ومع وجود احتمال واقعي لحدوث المجاعة في اليمن في حالة انقطاع استيراد الأغذية لفترات طويلة، فإننا نشجع جميع المانحين على توفير الموارد لتلبية الاحتياجات المستمرة والناشئة الآن. ويجب على جميع أطراف النزاع، وخاصة الحوثيين، تمكين الجهات الفاعلة من تنفيذ برامج مهمة لإنقاذ الحياة.

كما أود أن أتوجه اليوم بعبارات امتناننا لشركائنا في عُمان والمملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية، وخاصة سلطان عُمان وولي عهد المملكة العربية السعودية، على مساعدتهم للولايات المتحدة في تسهيل الإفراج عن مواطنين أمريكيين في اليمن، وإعادة رفات مواطن أمريكي آخر. لقد جعلت إدارة ترامب من إعادة الأمريكيين المحتجزين كرهائن أو المحتجزين ظلماً في الخارج أولوية قصوى، ولن نتردد أبداً في التزامنا تجاههم وتجاه أسرهم.

وأشكر الدول التي انضمت إلى الولايات المتحدة في دعم برنامج الأغذية العالمي، حيث يؤدي دوراً حاسماً في اليمن ويقدم مساعدات غذائية طارئة لـ ١٣ مليون شخص في البلد، ويمد ١,١ مليون طفل وامرأة بدعم غذائي. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي بصورة عاجلة إلى المساعدة لمواصلة جهوده لإنقاذ

رابعاً، نحث جميع الأطراف على أن تنفذ اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض المعقودين بوساطة الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً وعلى التقيد بهما. وفي هذه العملية، نؤكد من جديد دعمنا لسيادة اليمن ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي أيضاً كفالة مشاركة المرأة مشاركة هادفة في العملية السياسية ومواصلة تعزيزها.

وفي الختام، نشيد بالمبعوث الخاص مارتن غريفيث وفريق الأمم المتحدة على جهودهم الدؤوبة ونعرب عن دعمنا لمقترحاتهم بشأن السلام في اليمن.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا عظيم السرور أن نرى مارتن غريفيث ومارك لوكوك على الشاشة. ولا أريد سوى أن أقول إنه لا يزال لدينا مقعد واحد خال من فيروس كورونا هنا وأنه سيكون من الرائع إذا استطاع أحدهما في المرة القادمة ربما أن يكون هنا في وسطنا.

وأود أن أردد ما قاله مارتن في البداية عندما وصف كيف نشهد حالياً هذا الجسر الجوي للأمل. وأود أيضاً أن أردد ما قاله فيما يتعلق بالارتياح والفرج اللذين يجلبهما ذلك، لا لركاب تلك الطائرات فحسب، بل أيضاً لأسرهم وأصدقائهم. وأشكره ونائبه وفريقه وأخص بالشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيسها ماورير. إن ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر يكاد لا يصدق، ليس هناك فحسب بل أيضاً في أماكن أخرى حول العالم.

ونشاط مارتن رغبته في أن تتمكن الآن، على أساس هذا الجسر الجوي من الأمل، من بناء الزخم والثقة بأننا نستطيع فعلاً أن ننطلق على طريق السلام وأن نبدأ باتفاق نهائي بشأن إعلان مشترك بخصوص الحرب الناشئة، أو كما قال مارك لوكوك، بأن نتوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ونحن والأطراف مدينون بذلك للشعب. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السيد غريفيث، كما فعلت في المرة الماضية،

وقد كان للأزمة الاقتصادية، والنزاع الذي طال أمده، وانعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من القضايا آثار وخيمة على الوضع الإنساني في اليمن. وعلاوة على ذلك، فإن النفط الذي تفيد التقارير بأنه يتسرب إلى البحر الأحمر من ناقلة النفط صافر يشكل تهديداً مقلقاً لليمن ومنطقة الخليج. ولذلك فمن المهم أن يُمنح فريق الأمم المتحدة التقني فوراً إمكانية الوصول إلى الناقلة لتقييمها وإصلاحها.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، نحث جميع الأطراف المعنية في اليمن على أن تُصغي إلى الدعوات لوقف إطلاق النار. ومن الضروري أن تضع جميع الأطراف فوراً حداً للأنشطة العسكرية في البلد، بغية وقف المعاناة المدنية غير المتناسبة وتيسير المساعدة الإنسانية واستئناف محادثات السلام.

ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أنه لا يوجد حل عسكري للوضع في اليمن. ولذلك ينبغي لأعضاء المجلس والأطراف المعنية أن يدعموا جهود المبعوث الخاص في العمل مع حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي للاتفاق على إعلان مشترك بشأن وقف إطلاق النار على نطاق البلد بأسره.

ثانياً، ينبغي كفالة إيصال المساعدات الإنسانية في اليمن بصورة آمنة ومن دون عوائق. كما نحث الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجهات المانحة إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد مخرج للتمويل المخصص لليمن. وعلى خلفية التبرعات المعلنة لعام ٢٠٢٠، بات من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة مسبقاً مع الأطراف المعنية للبدء في التخطيط لمؤتمر المانحين لليمن، الذي سيعقد في عام ٢٠٢١.

فيها عن هذه المسألة، أشرت بشكل خاص إلى أعضاء التحالف. ويسعدني للغاية أن أسمع أن المملكة العربية السعودية تساهم الآن مالياً. ونأمل أن تحذو دولة الإمارات العربية المتحدة حذوها.

لقد دفعت ألمانيا إجمالي مبلغ الـ ١٥٠٠ مليون دولار الذي التزمت بالمساهمة به في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نساهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأقول للسيدة كرافت، بالمناسبة، إن ألمانيا هي ثاني أكبر مانح لبرنامج الأغذية العالمي، الذي نعتقد أنه يقوم بعمل رائع. ونذكر جميعاً عندما قدم ديفيد بيسلي إحاطة إلى المجلس عن الحالة في اليمن (انظر S/2020/930).

وفيما يتعلق بتوزيع الدعم، أود أن أردد ما قاله اليوم الآخرون، مثل السيدة كرافت، من أنه من غير المقبول أن يعرقل الحوثيون المساعدات الإنسانية. وأذكر أن السيد بيسلي أكد كيف يقوم الحوثيون بتحويل مسار المساعدات الإنسانية.

ومع ذلك، أود أيضاً أن أوجه إصبع الاتهام بعض الشيء إلى الجانب الآخر. وقد أشار السيد لوكوك إلى أن بعض المساعدات الإنسانية لا تصل إلى الحديدة لأن الحكومة اليمنية تعرقلها بسبب بعض الرسوم المريبة المفروضة على الواردات. وأود أن أناشد هنا حكومة الشعب اليمني ألا تحجب المعونة الإنسانية عن شعبها. ولعل السفير اليمني يود أن يقول شيئاً في هذا الصدد.

السيد أوغي (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما المفصلتين، الأمر الذي يبقينا على علم بالحالة في اليمن على أساس شهري.

تتابع النيجر باهتمام بالغ التطورات الأخيرة في النزاع في اليمن، ولا سيما الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سويسرا بين

تقديراً لاجتماعاته المستمرة مع أعضاء المجتمع المدني والنساء. إن علينا أن نشركهم وأن نستمع إليهم. وكما كررت السيدة كينغ في وقت سابق، يقول المجتمع المدني إن الكيل قد فاض.

ويتناقض ذلك مع التطور الحاصل فيما يتعلق بالجسر الجوي وما يحدث في مأرب. إننا نرى تدهوراً في الأوضاع في الحديدة، وهو أمر مقلق، وفي تعز. وفيما يتعلق بتعز، فإنني أؤيد جهود المبعوث الخاص للعمل مع المجتمع المدني وأسلط الضوء على ما يفعله المجتمع المدني فيما يتعلق بالمدارس والتعليم، على سبيل المثال. إن مشاركة المرأة في جميع محادثات السلام، على الصعيدين المحلي والوطني، هامة للغاية. وقد أشار السيد غريفيث إلى استمرارية اتفاقات السلام لمدد أطول بكثير عندما تشارك النساء فيها.

وعلى الجبهة الإنسانية، فإننا نكرر أنفسنا. ومع ذلك، يجب أن نكرر مرة أخرى أن اليمن أسوأ حالة إنسانية في جميع النزاعات التي نتعامل معها هنا في المجلس. إن الشعب يعاني، وكما أبرز السيد لوكوك، فإن المجاعة تلوح في الأفق. وكانت اللوحة العامة التي قدمها رهيبة. وكما هو الحال في العديد من النزاعات، فإن النساء والأطفال والمهمشين هم أكثر من يعانون من هذا النزاع. وقد يتذكر البعض أنه في ظل الرئاسة الألمانية في تموز/يوليه، انضمت إلينا السيدة رجاء عبد الله أحمد المصعبي، رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، وقدمت إحاطة (انظر S/PV.8753). وسلطت الضوء على مصير الأشخاص ذوي الإعاقة. وقبل أن تغادر، أشارت إلينا وقالت إننا نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك ويمكننا أن نفعل ما هو أفضل. ولا يزال صدى تلك العبارات يتردد في أذني. ولذلك، أود أن أناشد الزملاء الذين يقفون في طريق إبراز الحالة الأليمة للأشخاص ذوي الإعاقة في البيان الذي نعهده، تغيير موقفهم. وآمل أن تتمكن من الاتفاق على إبراز مصير الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، استمعنا إلى أرقام السيد لوكوك. وأنا سعيد أن البعض يدفعون الآن. وفي آخر مرة تحدثنا

بل وإغلاق تلك المرافق جزئياً أو كلياً. ونشجب استمرار العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية واستمرار القتال في عدة مناطق، بما في ذلك الحديدة، التي تمر عبرها معظم المساعدات الإنسانية والسلع المستوردة. ومن أجل تفادي الكارثة التي تلوح في الأفق، ندعو المجتمع الدولي إلى إبداء قدر أكبر من التضامن مع سكان اليمن الذين يعانون.

في الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه العميق إزاء حالة ناقلة النفط صافر التي تُعرض حالتها المتهالكة، مقترنة بتأخر عمليات فحص الناقلة وإصلاحها، اليمن والبلدان المطلة على البحر الأحمر لخطر وشيك لحدوث كارثة بيئية مع ما يترتب عليها من عواقب لا تعد ولا تحصى، مما يعرض اليمن والبلدان المطلة على البحر الأحمر للخطر. ونظراً لهذه الحالة، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب حدوث الأسوأ. وندعو الحوثيين إلى الوفاء بالتزاماتهم وإصدار التصاريح اللازمة لفريق الأمم المتحدة المكلف بفحص الناقلة.

السيد بن لاغة (تونس): في البداية، أقدم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما حول آخر تطورات الوضع في اليمن، كما أجدد دعم تونس لكافة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل، ينهي الأزمة الحالية ويضع حداً لمعاناة الشعب اليمني الشقيق ويحافظ على سيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه.

لقد تسببت سنوات النزاع في مأساة إنسانية حادة ودمار شامل في البنى التحتية وتدهور في الوضع الاقتصادي والظروف المعيشة للشعب اليمني، علاوة على تداعيات هذه الأوضاع على الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

وبقدر ما نرحب باتفاق الإفراج عن المعتقلين، الذي يمثل خطوة هامة في مسار تنفيذ اتفاق ستوكهولم، بقدر ما ندين التصعيد العسكري في محافظة الحديدة، الذي خلف عدداً من الضحايا المدنيين من نساء وأطفال، علاوة على إسهامه في زيادة تعميق الأزمة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان

حكومة اليمن والحوثيين في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك تبادل أكثر من ١٠٠٠ أسير. وفي حرب مستحكمة كالتدور في اليمن، وفي ضوء التصعيد الذي لوحظ في الأشهر الأخيرة، فإن ذلك الاتفاق، الذي ترحب به النيجر، يشكل بصيص الأمل الذي كنا ننتظره في هذا النزاع الذي تسبب في عواقب إنسانية كارثية. ونشيد بالطرفين لتوصلهما إلى اتفاق.

ومن خلال ذلك الاتفاق، أبدى الطرفان اليمنيان حسن النية، وقبل كل شيء، التزاماً، مما يشكل علامة مشجعة. وعلى الرغم من التوترات الميدانية، فإن الاتفاق يمثل خطوة واحدة إلى الأمام يمكن أن تمهد الطريق لاستئناف العملية السياسية والاتفاق على إعلان مشترك لوقف إطلاق النار.

وفي مواجهة نقطة التحول هذه في النزاع، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على ذلك الزخم الإيجابي وأن نغتني كل فرصة لإسكات دوي المدافع ونضع حداً لإراقة الدماء ونحمل الطرفين على صنع السلام في البلد. إن الالتزام بالهدنة هو وحده الذي سيمكن الطرفين من الحفاظ على الثقة التي قاما ببنائها، والتي تظل أساسية لاستئناف محادثات السلام.

وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن الذين لديهم تأثير على أطراف النزاع إلى عدم ادخار أي جهد في سبيل حملها على احترام التزاماتها التي تعهدت بها في اتفاقات ستوكهولم والرياض، ومؤخراً جنيف، والموافقة على دعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى اعتماد إعلان مشترك لوقف إطلاق النار حتى يتسنى للشعب اليمني أن ينعم بالسلام والمصالحة والعودة إلى تحقيق التقدم.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء نقص التمويل المقدم لوكالات الأمم المتحدة في سياق برامج المعونة التي تكفل بقاء عدة ملايين من الناس في اليمن على قيد الحياة. ويجبر هذا النقص في المساعدة الدولية الأمم المتحدة على تخفيض الخدمات المقدمة في المراكز الصحية،

اليمني الشقيق، فإننا نشي في هذا الإطار على الدول التي أوفت بتعهداتها على غرار المملكة العربية السعودية.

إن حالة ناقلة النفط صافر تستدعي حلا وتدخلًا لإجراء الإصلاحات الضرورية العاجلة، تجنبًا لوقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية خطيرة. وندعو، في هذا الإطار، الحوثيين إلى السماح لفريق خبراء الأمم المتحدة بتفقد الناقلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

في الختام، يود وفد بلدي أن يقول إن هذا النزاع قد طال أمده وبلغت معاناة الشعب اليمني مستويات لم تعد تقبل الاحتمال.

(تكلم بالإنكليزية):

لقد فاض الكيل،

(تكلم بالعربية)

كما قال مارك. ولذلك، نعتقد أن مجلس الأمن مطالب اليوم بمضاعفة الجهود دعماً للمبعوث الخاص لحفز جميع الأطراف على الالتزام الجدي والفعلي بخيار المفاوضات وخيار السلام.

السيد أوفارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما.

إن العنف المستمر في النزاع في اليمن يثير قلقاً بالغاً. إنه يسفر عن عدد متزايد من الإصابات بين المدنيين ويفاقم الأزمة الإنسانية. ويهدد التصعيد العسكري في مأرب مئات الآلاف من النازحين ويعرض عملية سلام الأمم المتحدة للخطر.

ويشكل التصعيد الأخير في الحديدة، الذي تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، نكسة أخرى مثيرة للقلق ويهدد بتعريض جهود السلام للخطر. إننا ندعو إلى وقف القتال فوراً والعودة إلى تنفيذ اتفاق الحديدة والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لدعم آلية التنفيذ المشتركة لاتفاق الحديدة.

والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، فإننا نجدد التأكيد على أن الخيار العسكري لا يمكن أن يمثل الحل وأن تجاوز الوضع الصعب الذي تردى فيه اليمن منذ سنوات وإخراجه من الأزمة لا يكون إلا عن طريق مسار سياسي يقوم على الحوار والتفاوض السلمي وتغليب المصلحة العليا لليمن ووضعها فوق كل الاعتبارات، بما يؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية على أساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

تجدد تونس مساندتها لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة في دفع مسار التسوية السياسية. وهنا، نتفق معه تماماً أنه بقدر ما يطول أمد النزاع، بقدر ما تصبح التسوية أكثر تعقيداً وبقدر ما تتعمق معاناة الشعب اليمني. ولذلك، نجدد نداءنا للأطراف المعنية للتجاوب إيجابياً مع مقترحات الإعلان المشترك من أجل الارتقاء بالمفاوضات إلى مرحلة جديدة، تؤسس لاتفاقية تقنية شاملة تضمن الاستقرار السياسي وتساعد على تحسين الأوضاع.

كما نؤكد على أهمية الالتزام بوقف إطلاق النار ووقف كل الأعمال العدائية. ونشير إلى أهمية أن تشمل المحادثات السياسية مختلف مكونات المجتمع، مع ضمان مشاركة فاعلة للنساء وممثلي المجتمع المدني.

تبقى الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في اليمن مبعث انشغال عميق لنا، لا سيما في ظل تعطل الواردات الغذائية وتواصل إعاقاة إمدادات المساعدات الإنسانية، وهو ما يندرج بالمزيد من تردي الأوضاع وتعريض حياة اليمنيين للخطر، خاصة في ظل انتشار جائحة كوفيد-١٩. وبقدر ما ندعو إلى المزيد من تضافر الجهود الدولية لتخفيف وطأة الأزمة الإنسانية، باعتبار ذلك أولوية ملحة من خلال مواصلة توفير التمويلات الضرورية لتحقيق الاستجابة الإنسانية الكفيلة بإنهاء معاناة الشعب

السيد كريدلكا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام، لوكوك على إحاطتهما المهاتمتين، بما في ذلك بشأن أهمية دور المرأة وشجاعة الأطفال اليمنيين ومعلميهم.

سأركز على ثلاث مسائل اليوم: العنف المتصاعد في الحديدة واتفاق تبادل الأسرى الأخير والنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال.

يساور بلجيكا قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للعنف في الحديدة والقتال الدائر في مأرب. فهذا العنف يزيد من الضغط على السكان المدنيين المنهكين أصلاً. ويقوض جهود المبعوث الخاص غريفيث. فقد ظللنا ننتظر منذ أشهر بيانا مشتركاً يعيد الطرفين إلى طريق السلام. ويدفعنا عدم إحراز تقدم بشأن البيان المشترك إلى التشكيك في الالتزام السياسي الحقيقي للطرفين.

إن الحوار وحده هو الذي يمكن أن يضع حداً للحرب وأن يحل الخلافات العميقة في البلد. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة المشاركة في محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة وتنفيذ اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض.

ومرة أخرى، أود أن أشدد بصفة خاصة على مسألة ناقلة النفط صافر. ولا يمكن لأحد أن يتجاهل الكارثة الإيكولوجية التي ستقع في حالة حدوث تسرب. ونحث الحوثيين على السماح لفريق الأمم المتحدة بالوصول إلى الموقع في أقرب وقت ممكن. والاتفاق بين الأطراف على تبادل أكثر من ١٠٠٠ سجين هو نبأ سار. وهو اتفاق من شأنه الإسهام في تعزيز الثقة، التي هي شرط أساسي لإحراز التقدم نحو السلام الدائم. ونشيد بجميع المشاركين في التوصل إلى ذلك الاتفاق، ولا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية.

واسمحوا لي أن أسترعي الانتباه إلى جانب وثيق الصلة ومقلق بشكل خاص من جوانب الحرب في اليمن - وهو

فمن الواضح أن العنف لن يؤدي إلا إلى تقويض احتمالات التوصل إلى حل طويل الأجل للنزاع. وندعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني والموافقة على اقتراح الأمم المتحدة بإصدار إعلان مشترك من دون مزيد من التأخير. ونؤيد جهود المبعوث الخاص غريفيث في التوسط في المفاوضات تأييداً تاماً.

ومن الناحية الإيجابية، نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن تبادل أكثر من ١٠٠٠ أسير وبأول عملية تبادل جرت اليوم. فهذا تدبير هام من التدابير الإنسانية وتدابير بناء الثقة وخطوة رئيسية في تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

وكذلك نذكر جميع الأطراف بمسؤوليتها عن الامتثال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وبكفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات. ويجب على جميع الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال. وفي هذا السياق، نرحب بتحديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن. وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية، فإننا نتشاطر تماماً الشواغل التي شدد عليها وكيل الأمين العام لوكوك فيما يتعلق بالحالة القائمة التي يواجهها اليمنيون، بما في ذلك المجاعة المحتملة. ويجب سد الفجوات التمويلية في البرامج الإنسانية وتعزيز الاقتصاد اليمني. ونرحب في هذا الصدد بتنظيم الحدث الجانبي الرفيع المستوى الإلكتروني بشأن الحالة الإنسانية في اليمن، الذي جرى في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وكذلك ندعو إلى تكثيف الجهود لإيجاد حل طويل الأجل لضمان استيراد الوقود والمواد التجارية عبر الموانئ.

أخيراً، ندعو سلطات الحوثيين إلى إبرام الاتفاق للسماح لبعثة الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر بأمان ومن دون مزيد من التأخير من أجل الحيلولة دون وقوع كارثة واسعة النطاق.

وتلك أرقام مروعة. ولذا يجب أن يتوقف العنف. ويجب كفالة المساءلة. لقد عانى الشعب اليمني لفترة طويلة جدا. وهو يستحق السلام والاستقرار.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، على الإحاطتين اللتين قدماهما هذا الصباح.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد أن الحالة الإنسانية المتردية في اليمن، التي تفاقم بسبب وباء فيروس كورونا، ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالمأزق السياسي. ومن ثم نركز في تدخلنا اليوم على الحالة الإنسانية، بالإضافة إلى الحالة السياسية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تعرب عن قلقها إزاء الأثر المدمر للنزاع على الشعب اليمني، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمشردين داخليا وذوي الإعاقة.

ونعرب عن قلقنا لكون العنف المتصاعد يهدد بتفاقم أزمة الجوع الواسعة النطاق التي هي من صنع الإنسان في اليمن، حيث يحتاج ثلثا السكان إلى المعونة الغذائية. وعلى الرغم من استمرار تقديم المساعدات الإنسانية، لا يزال أكثر من ٢٠ مليون يمني يواجهون الواقع القاسي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي. ولا يعرف ملايين اليمنيين من أين ستأتي وجبتهم التالية، أو هم في حاجة ماسة إلى المساعدة للحصول على ماء الشرب، ويحتاج ملايين الأطفال إلى العلاج نتيجة لسوء التغذية.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع أطراف النزاع إلى الاتفاق على مجموعة موحدة من التدابير لاحتواء انتشار جائحة فيروس كورونا، وتحسين إيصال المساعدات الإنسانية وإعطاء الزخم للمفاوضات السياسية عموما من أجل إنهاء الحرب في اليمن وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

ولم نفتأ نؤكد أهمية تقييد جميع الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

مصير المدنيين المحتجزين تعسفاً والمختفين قسراً، أي الأشخاص الذين اختفوا بسبب آرائهم السياسية أو مهنتهم أو نشاطهم أو انتمائهم الديني. فمنذ عام ٢٠١٦، وثقت منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" اليمنية المستقلة ما مجموعه ١٦٠٥ حالات احتجاز تعسفي وما لا يقل عن ٧٧٠ حالة اختفاء قسري.

وكما كتب الصحفي الاستقصائي الأمريكي باتريك رادن كيف في كتابه "Say Nothing (لا تقل شيئا)":

"لعل أفسى سمات الاختفاء القسري كأداة من أدوات الحرب هي كونه يحرم الأسرة المكشوفة من أي وسيلة للتحقق نهائيا من مصير الشخص المفقود، فيدعها في حالة دائمة من الضياع بسبب عدم اليقين".

وتحث بلجيكا جميع أطراف النزاع في اليمن على الاستجابة لنداءات أسر الضحايا، والكشف عن مصير المختفين قسراً وأماكن وجودهم، والإفراج العاجل عن جميع المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم الصحفيون.

وأود أن أرحب بتجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، على النحو الذي أقره مجلس حقوق الإنسان في جنيف في الأسبوع الماضي. فلتقرير فريق الخبراء (A/HRC/45/6) أهمية أساسية لعمل مجلس الأمن. إن حقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بصون السلم والأمن الدوليين.

ويساور بلجيكا قلق خاص إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن الأطفال. وقد شهد العام الماضي معدلا مرتفعا للإصابات بين الأطفال في عدة حالات من المحطات غير القانونية ضد المدنيين، بما في ذلك خلال الغارات الجوية التي تمكن الفريق من التحقيق فيها. ويمثل الأطفال قرابة ثلث المدنيين الذين قتلوا أو شوهوا في أعمال العنف المسلح خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

ذلك الاتفاق على وجه السرعة، كما ندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتنفيذ الاتفاق. ومما يشجعنا أيضاً أن هذا التقدم يمكن أن يحل مشكلة عدم الوصول إلى ناقلة النفط صافر وتفتيشها، كي يتم التصدي لهذا التهديد الوشيك على أساس تقني بحت، ومن دون تسييس.

وفي الختام، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد أن الحل الوحيد للنزاع في اليمن هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها، وتحقق آمال الشعب في مستقبل اقتصادي وسياسي مشرق. وفي ذلك السياق، ندعو أيضاً إلى تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع تشارك المرأة مشاركة كاملة ومجدية في جميع جوانبها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على استعراضهما للحالة السياسية والإنسانية في اليمن. ويُقلقنا استمرار القتال في مختلف أنحاء اليمن، مما يُضرب بالمدنيين على وجه الخصوص. والحالة في البلد، التي يُعترف على نطاق واسع بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم، لا تزال تتدهور. وقد برزت المشاكل والتحديات الإنسانية، مما يتطلب استجابة فورية من قبل المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، يجري تقديم المساعدة الإنسانية بصورة متقطعة. ويساورنا القلق من أن برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الأساسية، بما فيها الأمن الغذائي وتوفير المياه والخدمات الصحية، يجري تقليصها بسبب نقص التمويل. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الصحية الراهنة. وقد دُمرت البنية التحتية الحيوية تدميراً كاملاً تقريباً، وحدث نقص حاد في الأدوية والمعدات. ويزداد الطين بلة بسبب وباء فيروس كورونا.

ويقدم بلدنا المساعدة لليمن من خلال وكالات الأمم المتحدة. وندعو المانحين، بمن فيهم المانحون من بلدان المنطقة، إلى

واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء ومنع الانتهاكات في حق المدنيين.

وفيما يتعلق بالمأزق السياسي، يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء احتدام القتال في اليمن في الأيام الأخيرة، مما يهدد باختيار عملية السلام المتوقفة بالفعل وتعميق أسوأ كارثة إنسانية في العالم.

فقد شهدت الحديدة الأسبوع الماضي أسوأ تصعيد في أعمال العنف منذ الهدنة التي بدأت قبل عامين. ووقع في جميع أنحاء البلد في أيلول/سبتمبر أكبر عدد من الضحايا المدنيين منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حيث قُتل ٦٧ شخصاً وجرح ١٢٣ آخرون.

ولذلك فنحن نحث جميع أطراف النزاع على أن توقف فوراً الأعمال العدائية تمشياً مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، وأن تتفق أيضاً على تدابير لبناء الثقة، مثل دفع رواتب الموظفين المدنيين. ولا بد من إعادة فتح مطار صنعاء ورفع الحصار من أجل استئناف عملية السلام.

ونكرر موقفنا بأن الرد العسكري ليس حلاً مجدياً، وندعو جميع الأطراف إلى تناول مسألة استئناف المفاوضات السياسية بروح من التوافق، ووضع مصالح اليمنيين في صميم تسوية سياسية تتم عن طريق التفاوض. وندعو جميع الأطراف بحسب اتخاذ المواقف المتصلة في المفاوضات.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى التعاون بحسن نية وبدون شروط مسبقة مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة عن طريق التفاوض لإنهاء النزاع، وأن يتم ذلك بالتوازي مع الجهود المستمرة لتنفيذ اتفاقي استكهولم والرياض.

ونشيد بالتقدم الحز في إطار اتفاق استكهولم، الذي أدى إلى تبادل أكثر من ١٠٠٠ سجين. ونحث الأطراف على تنفيذ

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن الوضع في اليمن له تأثير مباشر على الشرق الأوسط والخليج الفارسي ومنطقة البحر الأحمر. ومن أجل تحقيق خفض التصعيد في المنطقة، نحث المجتمع الدولي على الانخراط في تعاون بناءً سعيًا إلى تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك على أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧). ولا تزال الخطة الروسية للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي ذات أهمية في هذا الصدد. إنها توفر نهجًا شاملاً وجماعياً لحل المشاكل. ونعترض على محاولات إلقاء اللوم عن جميع التطورات في المنطقة على جانب واحد بمفرده. ونكرر دعوتنا إلى جميع الجهات المعنية للبدء في حوار شامل لتهيئة الظروف المواتية للتعاون.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى سعادة سفير الاتحاد الروسي على توليه رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر، متمنياً له ولوفده الصديق كل التوفيق والنجاح، مع التمنيات الطيبة للجميع بموفور الصحة والسلامة.

تواصل الحكومة اليمنية مساعيها، بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، لإنهاء الحرب المفروضة على شعبنا اليمني من قبل الميليشيات الحوثية منذ عام ٢٠١٤. والمهمة الأساسية الماثلة أمام الحكومة والشعب اليمني اليوم هي إحلال السلام العادل والدائم والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

والسلام هو خيار لا يمكن التراجع عنه، ولن يتأتى ذلك إلا بإخلاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة التي تحفظ حقوق جميع مواطنيها. ولتحقيق هذا الهدف السامي، حرصت الحكومة

زيادة دعمهم الضروري. وفي الوقت نفسه، نذكر بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون محايدة، وأن المساعدات يجب أن توزع على أساس غير تمييزي على جميع السكان في جميع أنحاء البلد، بغض النظر عن الجهة التي تسيطر على منطقة معينة.

ونحن ندعو باستمرار إلى أن تنبذ أطراف النزاع اليمني العنف في أقرب وقت ممكن وأن تتحرك نحو تسوية سياسية لخلافاتها. ولا نرى بديلاً عن حل القضايا من خلال الحوار بين اليمنيين. ونلاحظ مع الأسف أن الأطراف لم توقع بعد على الإعلان المشترك.

وندعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث في هذه الظروف. فقد سعى بثبات إلى إقامة مناقشات بين المتحاربين من أجل إنهاء الأعمال العدائية، ووضع تدابير لبناء الثقة، ومعالجة المسائل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة.

ونرحب بالاتفاق على تبادل الأسرى وبدء تنفيذه. ونقدر تقديراً كبيراً دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تلك العملية - وهو تطور يدل على أن الأطراف قادرة فعلاً على التفاوض. ونحن على ثقة بأن ذلك سيمكنها من بناء الثقة وإقامة حوار شامل.

ومن بين المسائل التي يمكن إحراز تقدم فيها الحالة المتعلقة بناقلة النفط صافر. ونحث الجهات المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على الاهتمام بمصالح بعضها بعضاً والتعاون بشكل بناء مع التركيز بشدة على تحقيق حلول مقبولة للجميع. وسنتابع، من جانبنا، الاتصالات مع جميع الأطراف اليمنية والخارجية المهتمة. وسنحثها على السعي إلى التوصل إلى حل توافقي ودعم جهود كل من الأمم المتحدة والسيد غريفيث شخصياً. كما سندعم جهود بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وإننا على ثقة بأن زملاءنا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره سيفعلون نفس الشيء.

وآليتها التنفيذية. وقد شارك الحوثيون في الحوار الوطني الشامل كمكون في هذا المؤتمر. ولكنهم للأسف الشديد استغلوا هذا المناخ السلمي للتحشيد والاستيلاء على المناطق ومن ثم الانقلاب على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وعلى تطلعات الشعب اليمني واستولوا على العاصمة صنعاء.

وقد حاول الرئيس عبد ربه منصور هادي والمكونات السياسية قدر الإمكان أن يحافظوا على العملية السياسية وعلى الفترة الانتقالية، وتجنب سفك دماء اليمنيين ودخول اليمن في أتون حرب كما هو حاصل اليوم. وتم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة كما يعرف الجميع، وشارك الحوثيون في الحكومة بناء على ذلك الاتفاق، ولكنهم سيطروا على المؤسسات الحكومية لأنهم يحملون السلاح ولم يتخلوا عنه وانقلبوا على الحكومة فيما بعد - وأخضعوا الحكومة والرئيس إلى الإقامة الجبرية. واستمروا في الحرب وصعدوا، وهم سبب ما يعانيه الشعب اليمني اليوم من هذه الحرب.

ولم تكف الميليشيات الحوثية بتلك الانتهاكات، بل عملت ولا تزال تعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي على أسس طائفية وسلامية وعنصرية مقيتة، وتعطيل مؤسسات الدولة واستهداف التعليم، وبث الخرافة والطائفية ومعاداة كل قيم ودعوات إحياء الهوية الوطنية اليمنية.

حرصت الحكومة اليمنية على الالتزام بتنفيذ اتفاق ستوكهولم وتفاعلت بإيجابية مع كل الدعوات والمبادرات، على مدار الأعوام الخمسة الماضية، الهادفة إلى تحقيق السلام ورفع معاناة الشعب اليمني، إلا أن النتائج على الأرض، وهذا ما نريد أن نؤكد عليه، منذ ذلك الاتفاق تشير بوضوح إلى عدم اكتراث الحوثيين أو حرصهم على تنفيذ بنوده، وتجاوز مدده الزمنية، وإفراغ هذا الاتفاق من مضمونه. كما أن استمرار الميليشيات الحوثية المسلحة في التصعيد مؤخراً في منطقة الدريهمي في الحديدة وقبلها في مأرب والجوف وتعز، والعمل على إجهاض هذا الاتفاق وعلى وجه الخصوص اتفاق الحديدة، واستمرارها

اليمنية على تقديم كافة سبل الدعم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد مارتن غريفيث، وتعاملت بكل إيجابية مع خيارات السلام، وأظهرت خلال الفترة الماضية المزيد من المرونة، وقدمت التنازلات، وتعاطت بإيجابية مع كل الدعوات والمقترحات الهادفة لإحراز تقدم في عملية السلام الشامل، بما في ذلك مسودة الإعلان المشترك. إلا أن الحوثيين، وللأسف الشديد، يضعون في كل مرة شروطاً جديدة.

كما رحبت الحكومة اليمنية بدعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار وأعلنت الالتزام به من جانب واحد لإتاحة الفرصة أمام الجهود التي يبذلها السيد مارتن غريفيث للتوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية. لقد مددنا أيدينا وتعاملنا بكل مرونة مع خيارات السلام وقدمنا الكثير من التنازلات أملاً في الحفاظ على بلدنا المنهك بالحروب والكوارث، ذلك البلد ذي الحضارة الإنسانية والتاريخية العريقة.

وما زالت أيدينا ممدودة للسلام ولكن للأسف لم تقابل إلا بصلف وتعنت الميليشيات الحوثية على كل الاتفاقات والتفاهات كما هو عهدا وأسلوبها. كما أن حجم العراقيل والإصرار على الاستمرار في الخراب والحرب والمتاجرة بمعاناة الشعب اليمني وابتزاز المجتمع الدولي قد ضاعفت معاناة اليمنيين. ولعل العبث الحاصل في الملف الاقتصادي، والإضرار بالعملة الوطنية، ونهب رواتب الموظفين، وتحويل ملف المساعدات الإنسانية إلى وقود للحرب، وابتزاز العالم بملف الناقلة صافر، والتصعيد العسكري الذي يستهدف المدن ذات الكثافة السكانية، فضلاً عن تعطيل الاتفاقات ومصادرة الموارد وإذكاء الحروب،

هي خير دليل على تعنت هذه الميليشيات التي لا تؤمن بخيار السلام ولا تؤمن بخيار الحوار. لماذا نقول إنها لا تؤمن بخيار السلام ولا بخيار الحوار؟ لأن لنا تجارب مع هذه الميليشيات. كانت هناك عملية سياسية في اليمن. كانت هناك فترة انتقالية في اليمن عام ٢٠١١ بموجب مبادرة مجلس التعاون الخليجي

عقوداً إلى الخلف، ودمر القطاع الخاص وتسبب في أسوأ كارثة إنسانية، وقاد الملايين من اليمنيين نحو خط الفقر، وخلق أكبر موجة نزوح داخلي وخارجي لم يشهد اليمن لها مثيلاً في تاريخه المعاصر، كما أن انتشار جائحة كوفيد-١٩ أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وأثقل الحمل على كاهل القطاع الصحي الذي يعاني من شح الموارد والامكانيات والضعف في قدرته على مواجهة هذه الجائحة.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني إلا أن التحديات لا تزال كبيرة، وندعو المجتمع الدولي لدعم ومساندة جهود الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية، ودعم العملة الوطنية لتحقيق الاستقرار المعيشي.

تؤكد الحكومة اليمنية التزامها بتنفيذ بنود الاتفاق المبرم في سويسرا مؤخراً والإفراج عن الدفعة الأولى من الأسرى والمعتقلين انطلاقاً من موقفها الثابت في الدعوة للإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفياً والمخفيين قسراً والأشخاص قيد الإقامة الجبرية، بمن فيهم الأربعة المشمولون بقرارات مجلس الأمن.

وتؤكد الحكومة تمسكها بمبدأ الكل مقابل الكل الذي نص عليه اتفاق ستوكهولم، لما لهذا الموضوع من أهمية إنسانية بحتة، وتدعو السيد المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وباقي الوسطاء الدوليين، للتعجيل والالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق.

إن ما تقوم به الميليشيات الحوثية من أعمال تخريبية وقرصنة واستخدامها لخزان صافر كقنبلة موقوتة، تهدد اليمن والإقليم، ورفضها المتكرر السماح لفريق الأمم المتحدة للقيام بمهامه في تقييم وإجراء المعالجات اللازمة، وتفرغ الخزان تفادياً لحدوث كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية في البحر الأحمر والمنطقة لا تحمد عقباه، إنما يعد ذلك تحدياً صارخاً لجهود المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر لتفادي هذه الكارثة الوشيكة التي تقترب منها يوماً

في انتهاك وقف إطلاق النار واستخدامها للحديدة كمنصة لإطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة والمفخخة على الأحياء المدنية، والاستهداف الممجي للمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة، وزرع الألغام واستهداف ممرات الملاحة البحرية، وتهريب السلاح وسرقة المساعدات الإنسانية ونهب إيرادات الموانئ، إنما يشكل خرقاً واضحاً وتعدياً على مقتضيات هذا الاتفاق. وما القصف الأخير الذي شنته ميليشيات الحوثي على أحد المجمعات الاقتصادية أو الصناعية في مدينة الحديدة، وما يسببه من مضاعفة للأزمة الإنسانية، إلا دليل واضح على استهتار هذه الميليشيا بحياة اليمنيين ومقدراتهم، بالإضافة إلى عرقلة وتقييد عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الأمر الذي يدعونا مجدداً إلى المطالبة بنقل مقر هذه البعثة إلى منطقة لا تخضع لسيطرة الميليشيات الحوثية.

لقد قطعت الحكومة اليمنية، بتوجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، وبدعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة، شوطاً في تنفيذ اتفاق الرياض، الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة وتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انقلاب الميليشيات الحوثية، والتصدي للمشروع الإيراني في اليمن والمنطقة.

وحرصت الحكومة منذ البداية على تقديم كافة التسهيلات لتنفيذ ذلك الاتفاق، انطلاقاً من القناعة والحرص بضرورة توحيد الجهود في تحقيق البناء والتنمية تحت راية الدولة، فقد بلغت المشاورات التي يجريها رئيس الحكومة المكلف، الدكتور معين عبد الملك، مع المكونات السياسية مرحلة متقدمة لتشكيل حكومة جديدة، ستعمل على تعزيز وليس المساس بالثوابت الوطنية وعلى راسها أمن واستقرار ووحدة وسلامة الأراضي اليمنية، وستركز على تقديم الخدمات وإنقاذ العملة الوطنية وإجراء الإصلاحات اللازمة لتفعيل دور مؤسسات الدولة.

إن انقلاب الميليشيات الحوثية قد كبد الاقتصاد الوطني خسائر فادحة وعطل عجلة التنمية في اليمن بل وأعادها

اليمني، وللإثراء الشخصي وخلق أزمات مشتقات نفطية في مناطق سيطرتهم، وحرمان الموظفين من مرتباتهم وكذلك رفع أسعار المواد الغذائية، ونؤكد مجدداً في الحكومة أننا على استعداد لتذليل كل الصعوبات أو أية عراقيل من شأنها رفع من معاناة اليمنيين.

ختاماً، يتطلع شعبنا اليمني العظيم إلى إنهاء هذه الحرب الظالمة، وإلى رفع معاناته وتحقيق السلام العادل والشامل والمستدام الذي يستحقه وأكد عليه المرجعيات الإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم تعد هناك أي أسماء مسجلة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

بعد يوم. ونؤكد هنا مجدداً دعوتنا هذا المجلس لتحمل مسؤولياته واتخاذ موقف حازم لتجنيب اليمن والمنطقة كارثة ستمتد آثارها لعقود، وممارسة الضغط على الحوثيين للتوقف عن المماطلة والتلاعب واستخدام هذه القضية كورقة ابتزاز سياسية.

وفي إطار الرد على ما ذكره صديقي ممثل ألمانيا الاتحادية الشقيقة، أود التأكيد على أن الحكومة اليمنية هي فعلاً حكومة كل اليمنيين، وتبذل كل الجهود وفق الإمكانيات المتاحة لرفع معاناة اليمنيين في عموم محافظات الجمهورية بدون استثناء، بما في ذلك تلك المحافظات الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الحوثية المسلحة، وتقدم كل التسهيلات لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في كل المناطق في اليمن، ولكن للأسف من يعرقل وصول المساعدات الإنسانية هم الحوثيون في مناطق سيطرتهم، بما في ذلك التلاعب بالمشتقات النفطية وبيعها في السوق السوداء ونهب إيرادات الموانئ لتمويل حربهم العنيفة ضد الشعب